

Distr.: General  
1 February 2013  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون



الوثائق الرسمية

## اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تالبوت . . . . . (غيانا)

ثم: السيد إسلام (نائب الرئيس) . . . . . (بنغلاديش)

## المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-57496X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/67/91-E/2012/13 و (A/67/358-S/2012/690))

١ - السيد خوري (نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا))، قال، عند تقديمه لتقرير اللجنة عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، والذي يغطي الفترة من ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ (A/67/91-E/2012/13)، إن التدابير الإسرائيلية التي تؤثر على الفلسطينيين يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها تدابير مؤسسية ومنهجية وليست حسب الحاجة. ولا يزال الفلسطينيون، بمن فيهم الأطفال، يُحاصرون، ويُصابون، ويُقتلون.

٢ - وفي انتهاك لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)، واصلت إسرائيل سياستها الخاصة بدم المنازل الفلسطينية. فقد تم هدم قرابة ٢٥ ٥٠٠ مبنى في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، كما يتزايد عدد الفلسطينيين المشردين. وفي انتهاك للقانون الدولي، تواصلت إسرائيل بناء مستوطنات جديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما أن استيلاء إسرائيل على الأراضي يهدد وحدة الأرض وإقامة دولة فلسطينية تتوافر لها مقومات البقاء. وتواصلت إسرائيل، على وجه التحديد، بناء الجدار الذي يبلغ طوله ٧٠٨ كيلومترات، والذي يضم بعض أراضي الضفة الغربية الخصبة، ويفصل

القدس الشرقية عن بقية الأرض الفلسطينية. وهناك قيود على تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية، ولا يزال حصار قطاع غزة مستمراً. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، طالب أكثر من ٥٠ منظمة دولية، من بينها هيئات تابعة للأمم المتحدة، بالإنتهاء الفوري للحصار، ولكن بلا طائل.

٣ - وفي انتهاك للقانون الدولي، فإن إسرائيل لم تحرم الفلسطينيين فقط من الوصول إلى مواردهم الطبيعية، وإنما قامت أيضاً بتلويث واستنزاف هذه الموارد. ويعيش الفلسطينيون في ظل نقص المياه، مع تحذيرات بأنه في غضون ١٥ عاماً، ستصبح غزة بلا مياه صالحة للشرب، وهذا يعزى بدرجة كبيرة إلى قيام إسرائيل بضخ المياه الجوفية بشكل جائر. ولا يزال التعدين الإسرائيلي غير القانوني مستمراً، كما هو الحال بالنسبة لدفن النفايات الصناعية في الأرض المحتلة، مما يؤدي إلى تلوث الأرض وإتلاف المحاصيل.

٤ - ولا تزال التنمية الاقتصادية والبشرية في حالة جمود نتيجة للسياسات الإسرائيلية، مع ارتفاع مستويات البطالة في الأرض المحتلة. ويعد سكان غزة الأكثر تضرراً بسبب الحصار، إذ يعتمد ٨٠ في المائة في بقائهم على المعونة الدولية. أما حالات الاضطراب بسبب الضغوط والصدمات النفسية فتنتشر على نطاق واسع.

٥ - كذلك لا يزال الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري مستمراً، وهو ما يتعارض مع قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). ولا تزال سياسات الضم الإسرائيلية مستمرة في الواقع، مثل تمييزها ضد المواطنين العرب السوريين لصالح ١٩ ٠٠٠ من المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين. فالاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والسورية غير قانوني، ولا يمكن استمراره من الناحية السياسية والاقتصادية، كما لا يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية. ومن واجب المجتمع الدولي أن يتمسك بالقانون

١٤ في المائة من الدخل الزراعي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ووفقاً لآخر تقرير، قام الإسرائيليون بتدمير أكثر من ٨٠٠٠ شجرة زيتون منذ مطلع ٢٠١٢. وتحرم إسرائيل القطاع الزراعي الفلسطيني من دوره الاقتصادي الحيوي، ليس فقط بمنع وصول المزارعين الفلسطينيين إلى المناطق الزراعية والموارد المائية، وإنما بحرمانهم أيضاً من الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية. وقد أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن الاقتصاد الفلسطيني محروم من الوصول إلى ٤٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية و ٨٢ في المائة من المياه الجوفية فيها. وتستغل إسرائيل أكثر من ٩٠ في المائة من الموارد المائية الفلسطينية لاستخدامها الحصري. ويبلغ متوسط استهلاك المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة ٧٠ لتراً فقط للفرد في اليوم الواحد، وهو أقل من الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، وهو مائة لتر للفرد يومياً، كما أنه يقل كثيراً عن متوسط نصيب الفرد في اليوم الواحد في إسرائيل، والذي يبلغ ٣٠٠ لتر.

١٠ - وتواصل إسرائيل حصارها المفروض على قطاع غزة، والذي يمنع الاستيراد والتصدير، ويقيّد حرية حركة الأشخاص. وتواصل إسرائيل حرمان المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أكثر من ٣٥ في المائة من أراضي القطاع، كما تستمر إسرائيل في منع الصيادين الفلسطينيين من استغلال أكثر من ٨٥ في المائة من مياه الصيد الفلسطينية؛ ونتيجة لذلك، أصبح أكثر من ٤٤ في المائة من سكان القطاع يفتقرون إلى الأمن الغذائي. ويعرقل الحصار تنفيذ المشاريع المائية اللازمة، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في القطاع.

١١ - وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحمّل إسرائيل مسؤولية انتهاك القانون الدولي. وقد قررت جنوب أفريقيا فرض علامة مميزة على المنتجات المستوردة المصنعة في

الدولي، لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والسورية واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني.

٦ - السيد الأكل (تونس): قال إنه لا يمكن للشعوب المحتلة تحقيق التنمية الدائمة ما لم تتمكن من السيطرة على مواردها الطبيعية. وتساءل عما إذا كان يمكن التوصل إلى حل عملي في إطار المناقشات الجارية بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية بعد عام ٢٠١٥.

٧ - السيد خوري (نائب الأمين التنفيذي للإسكوا): قال إن ملكية الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام تعد من الحقوق في واقع الأمر. وتعد الإدارة الإقليمية المتكاملة للموارد من أجل التنمية المستدامة نهجاً برز أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢ (مؤتمر ريو+٢٠)، ويرتبط ارتباطاً كبيراً بقضية فلسطين. وسيتم الاضطلاع بعملية إعادة موارد فلسطين الطبيعية لشعبها عن طريق برامج التنمية القائمة.

٨ - السيد الحنتولي (المراقب عن فلسطين): قال إن الشعب الفلسطيني ظل لعقود يعاني من الاحتلال الإسرائيلي المستمر، وقتل المدنيين، واعتقالهم بشكل تعسفي، ومصادرة الأراضي وتدمير الممتلكات، وفرض قيود صارمة على حركة الأشخاص والبضائع، مما يقوض الاقتصاد الفلسطيني بشكل كامل. وأضاف أن بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وتشديد جدار الضم العنصري، واستمرار العدوان العسكري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، فنظام الإغلاقات يؤدي إلى تغيير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة، ووضعها وتركيبها الديموغرافية. كما يجري استنزاف الموارد المائية مما يؤدي إلى تدهور مستوى جودتها.

٩ - وفي كل عام تزداد الاعتداءات الإسرائيلية على المزارعين الفلسطينيين بشكل ملحوظ أثناء موسم قطف الزيتون. وتشكل زراعة الزيتون وصناعة زيت الزيتون حوالي

للتنقيب تحت الأماكن المقدسة في المدينة في محاولة منها لتغيير وضعها القانوني.

١٤ - وتواصل إسرائيل بناء الجدار العازل في مخالفة صارخة لقرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية دإط-١٥/١٠، الذي أقرت فيه بفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. فيجري بناء ٨٧ في المائة من هذا الجدار داخل الضفة الغربية، ويحد من إمكانية حصول المزارعين الفلسطينيين على مواردهم من الأراضي والمياه. وعلاوة على ذلك، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية سحب المياه من مصادرها الموجودة في الأرض الفلسطينية المحتلة ومن الجولان السوري المحتل لإمداد المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، وتقوم في الجولان السوري المحتل ببيع المياه للمزارعين السوريين بأسعار تفوق ما يدفعه المستوطنون الإسرائيليون. وتواصل إسرائيل أيضاً اقتلاع الأشجار، وحرمان السوريين والفلسطينيين من الحصول على تصاريح البناء.

١٥ - وقال إن الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل تتعرض للتدمير بصورة منهجية. فالسكان العرب في هذه الأراضي محرومون من حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية، ولا يستطيعون ممارسة السيادة على مواردهم الطبيعية. وينبغي للمجتمع الدولي بذل كل جهد لإرغام إسرائيل على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وخاصة القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة، والامثال لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لإسرائيل دفع تعويضات لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل عن الأضرار التي لحقت بهم ومعاناتهم بسبب الاحتلال.

المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، لإتاحة الفرصة أمام المستهلك لعدم دعم الاحتلال. وأعرب عن أمله في أن تتخذ بلدان أخرى إجراءات مماثلة.

١٢ - السيد حسان (السودان)، تكلم نيابة عن مجموعة الدول العربية، فقال إن إسرائيل، وهى السلطة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، تواصل تنفيذ تدابيرها الوحشية والتعسفية التي سببت كثيراً من المعاناة بين السكان الفلسطينيين والسوريين في هذه الأراضي. وأضاف أن هذه الإجراءات تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، ومئات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة. فالاحتلال الإسرائيلي، والبناء المستمر للمستوطنات غير الشرعية وتوسيعها، وسياسة الإغلاق اللاإنساني تحول دون التنمية المستدامة، وثقافم الأزمة الإنسانية الخطيرة بالفعل، وتعمق الفقر. كما تواصل إسرائيل حرمان الفلسطينيين من مواردهم الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه، وحرمانهم من الخدمات الأساسية، والعمالة، والوصول إلى الأسواق. وتفرض إسرائيل أيضاً قيوداً مشددة على حرية حركة الفلسطينيين، وعبور السلع، وتوفير المساعدات الإنسانية، وخاصة في قطاع غزة.

١٣ - وتواصل إسرائيل استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية، وتلويث البيئة في الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل، عن طريق إلقاء النفايات السامة والنوية في هذه الأراضي. وتشكل هذه النفايات خطراً جسيماً على صحة السكان الذين يعيشون هناك. وتواصل إسرائيل مصادرة الأراضي الفلسطينية بصورة غير مشروعة، وحرمان العرب من أراضيهم بصورة مستمرة. وعلاوة على ذلك، تقوم إسرائيل بتدمير المنازل في القدس بصورة منهجية بغية تغيير التركيبة الديموغرافية لهذه المدينة، وتستخدم الجرافات

الإغلاق، والقيود الصارمة المفروضة على حركة السكان تمنعهم من الوصول إلى أماكن عملهم أو تلبية احتياجاتهم الأساسية. وقد زادت البطالة بشكل حاد، وخاصة بين الشباب، ولا يزال سوء التغذية سائداً. وعلاوة على ذلك، فإن الغارات الجوية والاجتياحات العسكرية الإسرائيلية في غزة تسببت في قتل وإصابة عدد كبير من المدنيين، من بينهم كثير من النساء والأطفال.

١٩ - وقد رفضت إسرائيل الامتثال للقرارات العديدة التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن والتي تطالبها بوقف جميع أعمال بناء المستوطنات غير الشرعية والحدار العازل. وعلى الرغم من إدانات المجتمع الدولي المتكررة، إلا أن إسرائيل تواصل مصادرة وتدمير الأراضي الزراعية والممتلكات الخاصة بالعرب في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتوسيع مستوطناتها. وعلاوة على ذلك، وفي انتهاك صارخ للمواثيق الدولية، تحاول إسرائيل تغيير الطبيعة الثقافية والدينية والديموغرافية للقدس. وتعمل إسرائيل على تقويض كل الأسس التي يمكن أن تقوم عليها أي دولة فلسطينية في المستقبل، كما عرقلت الجهود الإقليمية والدولية المبدولة لاستئناف مفاوضات السلام. وفي الجولان السوري المحتل، تواصل إسرائيل مصادرة ممتلكات العرب واستغلال مواردهم الطبيعية، برغم القرارات والمقررات الدولية التي تؤكد أن ضمها لهذه الأراضي باطل ولاغ.

٢٠ - وتؤكد الإمارات العربية المتحدة من جديد دعمها للسلطة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني الذي ينبغي التمسك بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والسيادة على موارده الطبيعية. كما تطالب بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وتكون عاصمتها القدس الشرقية، وتؤيد بصورة كاملة طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، وحق سوريا في استعادة الجولان السوري المحتل. وينبغي للمجتمع الدولي حمل إسرائيل على

١٦ - السيد حنيف (ماليزيا): قال إنه، بوصفه عضواً في اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، قد شارك في بعثة اللجنة التي أوفدت إلى غزة في تموز/يوليه ٢٠١٢ وشاهد على الطبيعة التأثير الاجتماعي والاقتصادي المدمر بسبب الاحتلال. ففي غزة، تسبب الحصار في تدمير سبل معيشة الصيادين والمزارعين الفلسطينيين. فقد فرضت إسرائيل قيوداً تعسفية على مناطق الصيد وعلى الصيد، وقامت جرافاتها بتدمير أراضي المزارعين ومعداتهم في المنطقة العازلة. وظلت الواردات إلى غزة أقل من ٥٠ في المائة من مستوياتها قبل الحصار. وهناك حاجة ماسة إلى مواد البناء لإقامة مساكن لأولئك الذين دُمرت منازلهم على يد الجيش الإسرائيلي، وبناء المدارس التي تعاني من النقص. وقد فرض الحصار عقاباً جماعياً على نحو ١,٦ مليون فلسطيني.

١٧ - وأضاف أنه ينبغي لإسرائيل إعادة السيطرة الكاملة على الموارد الطبيعية للفلسطينيين ولسكان الجولان السوري المحتل. وينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز مساعده، كما ينبغي للبلدان القادرة تقديم مساعدات مالية كافية ويمكن التنبؤ بها حتى تتمكن الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة من دعم السلطة الفلسطينية وسكان الجولان السوري المحتل بصورة فعالة. وينبغي لإسرائيل إنهاء احتلالها لتمهيد الطريق أمام الحل الذي يقضي بإقامة دولتين، والذي من شأنه ضمان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

١٨ - السيد النقي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن تقرير الإسكوا (A/67/91-E/2012/13) يشير بوضوح إلى أن ممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، سببت تدهوراً خطيراً في الظروف المعيشية للفلسطينيين. فسياسات

الدولي يلتزم الصمت إزاء السياسات والممارسات الإسرائيلية، فإنه بذلك يشجع إسرائيل على تعنتها ورفضها الامتثال للقانون الدولي.

٢٤ - السيد سارير (ملديف): قال إن سياسات إسرائيل توضح أنها تعتبر نفسها فوق القانون. فاحتلالها للأرض الفلسطينية يسبب آثاراً اجتماعية واقتصادية خطيرة؛ كما أن حرمان الأرض المحتلة من البنية التحتية والاحتياجات الأساسية يعد دليلاً على سوء القصد وليس الإهمال. ويجب على المجتمع الدولي إرغام إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. فالسبيل الوحيد المتاح لتحقيق التوافق الاجتماعي، والمساواة أمام القانون، والفرص الاقتصادية، والتنمية المستدامة هو عن طريق إقامة دولة لفلسطين بصورة قانونية وتحظى بالاعتراف الدولي. وتؤيد حكومته السلطة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في موارده الطبيعية، وتعرب عن إيمانها الصادق بالحل الذي يقضي بإقامة دولتين. فلا يمكن تحقيق الأمن لإسرائيل إلا عن طريق احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تشجيع إقامة السلم الدائم على أساس المشاركة التزيهة والمساواة بين الشعوب.

٢٥ - السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية): قال إنه على الرغم من أن الأمم المتحدة قد اتخذت عشرات القرارات التي تؤكد سيادة السوريين على الجولان السوري المحتل، وسيادة الفلسطينيين على مواردهم الطبيعية، إلا أن إسرائيل والمستوطنين الإسرائيليين وميليشيات مستوطنها يواصلون استغلال الموارد الطبيعية للجولان السوري المحتل والأرض الفلسطينية المحتلة، ومنع السوريين والفلسطينيين من ممارسة حقوقهم. وتعتمد إسرائيل حصر الاستفادة من الموارد في هذه الأراضي لمستوطنها. وعن طريق المصادرة المستمرة للأراضي العربية، تواصل إسرائيل سياستها التوسعية الاستيطانية. فقد أشعلت قوات الاحتلال والمستوطنون

الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي لإسرائيل إنهاء سياساتها العدوانية، ورفع حصارها المفروض على قطاع غزة، ووقف بناء المستوطنات، وهدم جدارها العازل. وفضلاً عن ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي والمؤسسات المالية ضمان تزويد السلطة الفلسطينية بالتمويل الكافي.

٢١ - تولى السيد إسلام (بنغلاديش)، نائب الرئيس، الرئاسة.

٢٢ - السيدة البوسعيدي (عمان): قالت إن قرارات الأمم المتحدة تؤكد أنه يجب احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وتعمل عمان مع بلدان عربية أخرى ومع المجتمع الدولي لتسهيل استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني حتى يتمكن، مثل بقية شعوب العالم، من ممارسة حقه في تقرير المصير، وإقامة دولة مستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧. وتؤيد عمان بصورة كاملة طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

٢٣ - ولا شك أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، والجولان السوري المحتل، وأجزاء من الأراضي اللبنانية يزعزع السلم والأمن الدوليين، ويؤدّ مشاعر الغضب والكرهية في المنطقة. وأضافت أنه لم يعد من الممكن تجاهل محنة الشعوب التي تعاني من الاحتلال. كما أنه ليس منطقياً أنه في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي إلى حماية الغابات وضمن الأمن الغذائي، تقوم إسرائيل باقتلاع الأشجار ومنع المزارعين من جني محاصيلهم. وقالت إنه يجب إيجاد حل عادل وشامل لقضية فلسطين، حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من أن ينعم بحياة كريمة، ويمارس سيادته الدائمة على موارده الطبيعية. وإذا ظل المجتمع

٢٧ - السيد العتيبي (المملكة العربية السعودية): قال إن الشعب الفلسطيني لن يتمكن من ممارسة السيادة على موارده الطبيعية بينما تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ تدابير لاستنزاف هذه الموارد وتغيير الطابع الجغرافي والديمقراطي للأراضي الفلسطينية. وفي هذا الصدد، سجلت تقارير الأمم المتحدة الواحد تلو الآخر الانتهاكات الصريحة التي يقترفها الجانب الإسرائيلي، كما تضمنت ما يعانيه الشعبان الفلسطيني والسوري في تلك المناطق من سياسات وممارسات إسرائيلية التعسفية. فقد تسببت القيود التي تفرضها إسرائيل على السوريين في الجولان السوري المحتل وعلى الفلسطينيين، بالإضافة إلى توسعها المستمر في إقامة المستوطنات وبناء الجدار العازل، في انخفاض الإنتاجية، وتدنّي مستويات الأجور، وارتفاع معدلات البطالة. وقد تسبب هذا بدوره في انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وأضاف أن العرب محرومون من الوصول إلى مواردهم المائية، فضلاً عن تدهور جودة المياه. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الإصلاحات المالية التي نفذتها السلطة الفلسطينية، إلا أن الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة أصبح هشاً بشكل متزايد، كما ارتفعت مستويات المديونية. وكل هذه العوامل جعلت تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة أمراً أكثر صعوبة.

٢٨ - وقال إن المملكة العربية السعودية التي تعد شريكاً فعالاً في جميع مفاوضات السلام من أجل حل القضية الفلسطينية، قد اقترحت مبادرة السلام العربية التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٢. وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في السيادة على موارده الطبيعية، وكذلك حقه في التعويض عن الأضرار التي لحقت به نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية ضمن أمور أخرى. وتطالب المملكة العربية السعودية المجتمع الدولي بإرغام إسرائيل على الامتثال

الإسرائيليون النيران في الغابات النادرة، كما قامت باقتلاع أشجار الزيتون والفاكهة بالقرب من القرى السورية وفي الأراضي المحاذية لخط وقف إطلاق النار، بغية حرمان القرويين السوريين من مورد رزقهم الوحيد. وبالتعاون مع الشركات الإسرائيلية والغربية، قامت قوات الاحتلال أيضاً بمصادرة أراضٍ في القرى السورية وإرغام ساكنيها على مغادرتها حتى يمكن إقامة مشاريع لطاقة الرياح. وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال قتل وترويع المدنيين الأبرياء، كما ارتكبت عدداً من المجازر في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك ارتكاب مجزرتين عند خط وقف إطلاق النار في عام ٢٠١١، راح ضحيتها ٢٧ شخصاً. وعلاوة على ذلك، تواصل إسرائيل دفن النفايات النووية والكيميائية في أراضي الجولان السوري المحتل، مما يهدد بتخريب النظام الإيكولوجي لهذه المنطقة.

٢٦ - وأضاف أن هذه الممارسات غير الإنسانية وغير الأخلاقية تعد تعبيراً صريحاً عن عدم احترام إسرائيل للأعراف والمواثيق الدولية. وقال إن السوريين في الجولان السوري المحتل والفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة لهم الحق في التنمية المستدامة، شأنهم في ذلك شأن جميع الشعوب الأخرى. غير أن هذه التنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل الاحتلال الإسرائيلي الوحشي. وفي حين تطالب بعض البلدان باحترام حقوق الإنسان، إلا أنها تتجاهل انتهاكات إسرائيل لتلك الحقوق. وينبغي لهذه البلدان أن تعيد النظر في مواقفها التي تشجع الإرهاب الذي ترعاه الدولة. وعلاوة على ذلك، ينبغي على جميع الدول الأعضاء أن تضع في اعتبارها عشرات التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة التي تفيد بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يمثل العقبة الرئيسية أمام الشعب الفلسطيني والمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل لتحقيق أهدافهم الإنمائية.

ويتخذ مساراً صُمم بحيث يضم الموارد الطبيعية الفلسطينية، بما فيها الموارد المائية والأراضي الزراعية المرتفعة الخصوبة إلى إسرائيل، مما يحرم الشعب الفلسطيني من الوصول إلى هذه الموارد.

٣١ - إن تصرفات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل تتعارض مع اتفاقيتي لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الرابعة، التي بموجبها تلتزم السلطة القائمة بالاحتلال بحماية الموارد الطبيعية للبلد المحتل، واستخدام هذه الموارد لتلبية احتياجات السكان الوطنيين في هذا البلد.

٣٢ - وأضاف أن تصرفات إسرائيل تقوض أي أمل في أن يتمكن السوريون والفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال من تحقيق التنمية المستدامة. ويجب ألا يقف العالم مكتوف الأيدي أمام تلك الأزمة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. وينبغي لهذه اللجنة زيادة الاهتمام بمعاونة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وينبغي أن تؤكد على حقها في أن تتمتع بحقوقها المشروعة، بما في ذلك الحق في التنمية المستدامة، شأنها في ذلك شأن كافة الشعوب الأخرى. وتطالب مصر جميع الدول الأعضاء بتأييد مشروع القرار الذي سي طرح في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال.

٣٣ - السيد العمومي (الكويت): قال إن الاحتلال الإسرائيلي لم يفصل الاقتصاد الفلسطيني عن بقية العالم فحسب، بل إنه عزل المدن والقرى والمخيمات من الناحية الاقتصادية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. وأضاف أن غرض إسرائيل هو تهويد الضفة الغربية والقدس الشرقية لكي تسيطر على هذه المدينة وعلى المناطق الغنية بالموارد الطبيعية. كما أن توسعها في المستوطنات غير الشرعية يمثل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة، ويدل على عدم نيتها التعاون مع المجتمع الدولي لتحقيق السلام. فهي تواصل حرمان الشعب

لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان على وجه الخصوص، وأن تمتنع عن جميع الأعمال التي تضر بالبيئة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل.

٢٩ - السيد خليل (مصر): قال إن تقرير الإسكوا (A/67/91-E/2012/13) يسجل استمرار معاناة الشعب الفلسطيني والسوري من الإجراءات والسياسات التعسفية التي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، كما تشكل تحاهلاً للعديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى التفاصيل التي قدمها التقرير عن أعداد الفلسطينيين الذين احتجزوا وأصيبوا وقتلوا على أيدي السلطات الإسرائيلية خلال الفترة التي يشملها التقرير، فإنه يسترعي الاهتمام إلى الزيادة في عدد هجمات المستوطنين على الفلسطينيين، والحوادث التي تقيمها إسرائيل في الضفة الغربية. وتواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية خطيرة وهي تكافح من أجل توفير الأجور في سياق تدني حصائل الضرائب والانخفاض الشديد في الاستثمار الأجنبي. كما ينتشر الفقر وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع وبصورة متزايدة، فضلاً عن التدهور السريع في نظم الصحة والتعليم. وفي الوقت نفسه، فإن الحصار المستمر الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة يشكل نوعاً من العقاب الجماعي على السكان المدنيين.

٣٠ - وقال إن الفلسطينيين والسوريين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي ليست لديهم فرص كافية للحصول على الموارد المائية بسبب السياسات التمييزية التي تمارسها قوات الاحتلال، ولأن بناء الجدار العازل أدى إلى تدمير المجاري المائية وشبكات الري. ويشكل هذا الجدار الذي يجري بناء قرابة ٩٠ في المائة منه داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، انتهاكاً صارخاً لقرار الجمعية العامة دإط-١٥/١٠،

٣٦ - وعلى ضوء خصوصية الحالة في فلسطين، ينبغي للجهات المعنية اعتماد نهج شامل للتنمية يتصدى لكافة جوانب النشاط الاقتصادي. فينبغي اتخاذ إجراءات لتشجيع الاعتماد على الذات، وتعزيز التنمية الشاملة والمستقرة، ودعم الاقتصاد الفلسطيني حتى يتمكن من تلبية احتياجات السكان الأساسية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي تحمّل مسؤولياته ومواصلة تقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني.

٣٧ - السيد الأكحل (تونس): قال إن بلده سيواصل دعمه لكافة الجهود المبذولة لضمان حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. كما تدعم تونس كافة الجهود المبذولة لإنهاء احتلال الجولان السوري.

٣٨ - وأضاف أن التقارير العديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة أوضحت التأثير الاقتصادي والاجتماعي الخطير للاحتلال الإسرائيلي على الظروف المعيشية للسكان العرب في الأراضي المحتلة. فالاحتلال وبناء المستوطنات لا يتوافقان مع التنمية المستدامة. كما أن تواصل توسيع المستوطنات، وتزايد عنف المستوطنين، ومواصلة بناء الجدار العازل داخل الأراضي الفلسطينية، مع استمرار الاستيلاء على الممتلكات واستغلال الثروات الطبيعية للأراضي العربية المحتلة، يزيد من معاناة السكان ويهدد الأمن والسلام الإقليميين.

٣٩ - وأضاف أنه نظراً لأن الزراعة تعد الركيزة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات لضمان تعويض الفلسطينيين عن التأثيرات السلبية للسياسات الإسرائيلية على هذا القطاع. وينبغي أيضاً بذل الجهود لترويج المنتجات الزراعية للأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية

الفلسطيني من حقوقه في المياه ومن الأمن الغذائي، وارتكاب انتهاكات بيئية تسبب مخاطر صحية. وفي غزة، فإن الحصار المستمر يفرض عقاباً جماعياً على السكان، وهو ما يتعارض مع المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة.

٣٤ - وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي ممارسة الضغط على إسرائيل لتعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية وضمن حدود عام ١٩٦٧. وينبغي لإسرائيل إنهاء احتلالها لجميع الأراضي العربية، بما في ذلك الجولان السوري، وينبغي أن توقف انتهاكاتها لسيادة لبنان.

٣٥ - السيدة الحديد (الأردن): قالت إنه على الرغم من أن التنمية الاقتصادية في فلسطين تمثل أولوية رئيسية، إلا أن الظروف الخاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة تؤثر على الطريقة التي يتم بها صياغة وتنفيذ المبادرات الإنمائية. فهناك عقبات كثيرة عرقلت الجهود المبذولة لتشجيع التنمية. كما أن ضعف الاقتصاد الفلسطيني، والظروف الصعبة التي يعيشها الشعب ساعدت على زيادة الإحساس بعدم اليقين، بالإضافة إلى تآكل الدخل، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. وقد تقلصت إيرادات السلطة الفلسطينية بنسبة ٢,٢ في المائة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يصل العجز التجاري الفلسطيني في ذلك العام إلى أربعة ملايين دولار. ويتوقع الاقتصاديون أن يستمر كساد النشاط الاقتصادي الفلسطيني لعدة أسباب، من بينها القيود المفروضة على حرية تنقل السكان، ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم الزراعية أو المراعي. وعلاوة على ذلك، فإن الطرق الجديدة التي تعمل على تجزئة الأراضي الزراعية، وإزالة الغطاء النباتي من مساحات كبيرة، والدمار الذي تلحقه الجرفّات، كل هذا يهدد التنوع البيولوجي ويسبب أضراراً بيئية جسيمة يتطلب إصلاحها سنوات كثيرة.

على التنمية. وأضاف أن نيكاراغوا التي عانت أيضاً من العدوان والاحتلال الأجنبيين في فترات مختلفة من تاريخها، تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

٤٣ - وقال إن الخطوة الأولى نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للشعب الفلسطيني هي إنفاذ قرارات الأمم المتحدة التي تطالب إسرائيل بالاعتراف بحق تقرير المصير وسيادة هذا الشعب، والسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي التي ينتمون إليها من الناحية التاريخية. وتدين نيكاراغوا انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي. فعن طريق سياستها التوسعية وسياسة الإبادة، جعلت من إرهاب الدولة وسيلة للحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي للجنة أن تواصل ممارسة الضغط على إسرائيل لكي تعترف بالحقوق الفلسطينية وتكف عن ممارساتها المدمرة. وينبغي لها أيضاً أن تواصل دعم مفاوضات السلام وحق فلسطين المشروع في أن تصبح دولة عضواً في الأمم المتحدة.

٤٤ - السيد السعدي (العراق): قال إن آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى في الأرض الفلسطينية المحتلة قد تدهورت. فالقيود المفروضة على التنقل وعلى تدفقات المعونة، والأزمة المالية المستمرة زادت من حدة الصعوبات، وخفضت القوة الشرائية للسكان، وعرقلت جهود السلطة الفلسطينية للتخفيف من وطأة الفقر. وعلاوة على ذلك، فإن إسرائيل تواصل جهودها لتجزئة الأرض الفلسطينية وهدم مساكن الفلسطينيين بغية توسيع مستعمراتها غير الشرعية، وخاصة في المناطق المحيطة بالقدس الشرقية وبيت لحم.

٤٥ - ولا تستطيع السلطة الفلسطينية الوفاء بالتزاماتها المالية والتصدي للأزمة الاقتصادية والإنسانية المزمرة لأن كثيراً من الضرائب المستحقة لها تتسرب إلى إسرائيل. فقد

التي تدهورت. ويلزم أيضاً أن تقوم البلدان بتوعية مواطنيها عن الأسباب التي تدعو للامتناع عن شراء المنتجات المصنعة في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية.

٤٠ - وينبغي للمجتمع الدولي تحمّل مسؤولياته الإنسانية تجاه الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي لضمان ممارستهم لسيادتهم الدائمة على مواردهم الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة. وتدعو تونس الجهات المانحة إلى مضاعفة مساعداتها المالية التي تقدمها لهذا الغرض، وأن تتعهد بتقديم الدعم الكامل للسلطة الفلسطينية ووكالات الأمم المتحدة التي تعمل على تخفيف معاناة السكان في الجولان السوري المحتل والأرض الفلسطينية المحتلة.

٤١ - السيد خان (إندونيسيا): قال إن الموارد الطبيعية تعد أساسية للنمو المستدام والمتكافئ، وإن الاحتلال الأجنبي يمثل عقبة أمام الحق في التنمية. وأضاف أن إسرائيل تواصل تقويض فرص وصول الفلسطينيين إلى مواردهم الطبيعية، وبذلك تحد من احتمالات التنمية في المناطق الخاضعة للاحتلال. ويلزم تقديم مساهمات دولية لدعم حق الفلسطينيين في التنمية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وتؤيد إندونيسيا برامج بناء القدرات التي تدرّب الفلسطينيين في مختلف المجالات، وهي على استعداد للتعاون في برامج أخرى مماثلة مع بلدان شريكة. وأضاف أن الحل الذي يقضي بإقامة دولتين، ويشمل إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية يعد حلاً عملياً ويمكن تحقيقه، وسيوفر الأساس لحل مشاكل أخرى في الشرق الأوسط.

٤٢ - السيد جيمينيز (نيكاراغوا): قال إن اقتصاد الاحتلال الذي يؤثر على كافة مجالات حياة الفلسطينيين، وخاصة في قطاع غزة، وكذلك الهجمات المستمرة للجيش الإسرائيلي، تجعل من المستحيل على الفلسطينيين التركيز

٤٨ - وتطالب العراق إسرائيل بإنهاء احتلالها، والامتنال لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والموافقة على إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعلى أن تكون عاصمتها القدس الشرقية.

٤٩ - السيدة الحاطر (قطر): قالت إن الإجراءات غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين تترهن على أنها ترغب في تدمير أي فرصة لتحقيق السلام في المنطقة على أساس الحل الذي يقضي بإقامة دولتين، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأضافت أن تصميم إسرائيل على مواصلة بناء المستوطنات يعد عاملاً رئيسياً من عوامل تفاقم الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي، قامت إسرائيل بمصادرة ٤٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وزادت من وتيرة بناء المستوطنات بنسبة ٢٠ في المائة. وقامت أيضاً بتدمير البنية الأساسية الفلسطينية ومئات المنازل من أجل توسيع مستوطناتها.

٥٠ - وأضافت أن قيام إسرائيل بدفن النفايات السمية واقتلاع الأشجار من الأراضي الفلسطينية المحتلة إنما يشكل تهديداً خطيراً لاستدامة الموارد الطبيعية. فضلاً عن هذا، فإن الاستخدام المفرط للقوة، وعمليات الاعتقال التعسفية، وفرض القيود على انتقال السكان، والحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، وبناء جدار الفصل العنصري، كل هذا يحرم الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقهم في مستوى معيشة كريم، وحقهم في الانتفاع بمواردهم الطبيعية، وحقهم في الملكية. والعرب في الجولان السوري المحتل محرومون أيضاً من الوصول إلى مواردهم المائية. وتقوم إسرائيل بدفن النفايات السامة في هذه الأرض، وتواصل حملة مصادرة الأراضي. ويجد السوريون أيضاً صعوبة في الحصول على تراخيص البناء بعد أن أصبحوا ضحية للتمييز المتعمد.

قدّرت وزارة الاقتصاد الفلسطينية أن الاحتلال كلف الاقتصاد الفلسطيني ٩,٦ بليون دولار، أو ٨٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لفلسطين في عام ٢٠١١. وقد انخفضت الصادرات والواردات بدرجة خطيرة، كما أن الكساد الاقتصادي يقوض التماسك الاجتماعي، والجهود المبذولة لإرساء الدعائم المؤسسية لدولة فلسطينية مستقلة.

٤٦ - وقد أكدت الدول الأعضاء في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأونكتاد على أهمية التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتشير الإحصاءات بوضوح إلى أن السياسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد قلصت النشاط الاقتصادي بدرجة خطيرة، وأن تأثير هذه السياسات يفوق كثيراً الآثار المخففة للتدابير التي اعتمدها السلطة الفلسطينية. وقد كان للاحتلال تأثير مدمر بشكل خاص على الزراعة الفلسطينية التي تعد حجر الزاوية للاقتصاد الفلسطيني ومستقبل الحل القائم على إنشاء دولتين. وقد تفاقم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة التي يواجهها الفلسطينيون بسبب استخدام سلطات الاحتلال للقوة بصورة غير متناسبة، والاحتجاز التعسفي، بالإضافة إلى سياسات التوسع الاستيطاني، وتدمير الممتلكات، وسياسات الإغلاق. وفي الجولان السوري المحتل، يعد إغلاق المعابر أحد العقبان الرئيسية أمام تحقيق التنمية الاقتصادية.

٤٧ - وعلى الرغم من النوايا الطيبة التي أبدتها بلدان عربية كثيرة فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتحقيق سلام عادل في المنطقة، إلا أن السياسات الإسرائيلية المتعمدة التي سببت كثيراً من المعاناة بين السكان الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي لا تزال تشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق أية تسوية. فلا يمكن التوصل إلى حل سلمي للتراخ، وتحقيق تنمية حقيقية بينما تواصل إسرائيل قبضتها الخانقة على الأرض الفلسطينية المحتلة وقتل الفلسطينيين العزل، بمن فيهم الأطفال.

٥٤ - السيد سويس (المغرب): قال إن بلده يدعم بصورة كاملة جميع الجهود المبذولة لضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لسيادته الدائمة على موارده الطبيعية. وأضاف أنه من الأهمية بمكان أن تواصل اللجنة الثانية التصدي لهذه القضية في مداولاتها.

٥٥ - السيدة بن - دور (إسرائيل): قالت إن البند قيد البحث ليس له مكان على جدول أعمال اللجنة الثانية. وأضافت أن إدراجه المتكرر يتعارض مع الحياد الظاهري لهذه اللجنة، ويعطي الأولوية لتزوات الدول المناهضة لإسرائيل على شواغل دولية أخرى أكثر إلحاحاً. فالقضايا المتعلقة بين فلسطين وإسرائيل ينبغي التفاوض بشأنها مباشرة بين الطرفين خارج منظومة الأمم المتحدة.

٥٦ - وقالت إن تقرير الإسكوا متحيز وغير دقيق وغير مفيد، واتخذ من قضية تقرير المصير الفلسطيني وسيلة لتشويه سمعة إسرائيل. فعلى سبيل المثال، لم يشر التقرير إلى نظام حماس القمعي الإرهابي في غزة، أو إلى الصواريخ التي يطلقها هذا النظام على المدن الإسرائيلية. وعلى الرغم من هذه الهجمات، تواصل إسرائيل تأمين وصول المعونة الإنسانية والأدوية والسلع إلى سكان غزة. كما أنها تدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي نفذت، برغم ولايتها، أقل من ١٠ في المائة من المشاريع التي وافقت عليها إسرائيل منذ بداية عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى إطلاق عشرات الآلاف من الصواريخ على إسرائيل، لتقتل مئات المدنيين الإسرائيليين، تقمع حماس بصورة وحشية أي تمرد داخلي في قطاع غزة. فقد اشتمل تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ على ١٤٧ ادعاء بارتكاب أعمال التعذيب من جانب شرطة حماس في عام ٢٠١١، ولكن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني لم تُذكر في تقرير الإسكوا.

٥١ - إن إسرائيل برفضها الامتثال لقرارات الأمم المتحدة إنما تقوض فاعلية المنظمة. فانصياع إسرائيل لهذه القرارات سيرر على حسن نواياها تجاه التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة لأزمة الشرق الأوسط.

٥٢ - السيد ماشابان (جنوب أفريقيا): قال إن الاحتلال الإسرائيلي يعمل على تدمير القدرة الإنمائية الاقتصادية لفلسطين. فنصف السكان الفلسطينيين يعتبرون فقراء، ويعتمد اقتصاد فلسطين اعتماداً شاملاً على إسرائيل. ولا يمكن للشعب الفلسطيني تحقيق تطلعاته في التنمية دون مزيد من السيطرة على عائدات التجارة من جانب السلطات الفلسطينية. وقد ظل كفاح الشعب الفلسطيني لفترة طويلة مهماً بالنسبة لجنوب أفريقيا. وأضاف أنه ينبغي زيادة تمويل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية حتى يتسنى تمهيد الطريق لإقامة دولة فلسطينية. وينبغي توسيع وتعزيز ولايات وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، بما يساير احتياجات هذا الشعب والاقتصاد الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون لفلسطين الحق في أن تُمثّل في جميع كيانات الأمم المتحدة.

٥٣ - وتعارض جنوب أفريقيا بشدة الحصار المفروض على غزة، وتؤيد الجهود المبذولة لإيجاد تسوية عادلة فيما يتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين. وتواصل حكومة جنوب أفريقيا مشاركتها في مختلف أشكال التعاون من أجل الشعب الفلسطيني ومساندته، وكانت سبّاقة في ضمان اتساق السياسات في هذا الصدد عن طريق جملة أمور من بينها حظر توسيم منتجات الأرض الفلسطينية المحتلة على أساس أن إسرائيل هي بلد المنشأ، وذلك منذ أيار/مايو ٢٠١٢، وذلك لتمكين المستهلكين من تحديد خياراتهم بصورة مستنيرة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء قدر استطاعتها تنفيذ تدابير لدعم الشعب الفلسطيني.

٦٠ - السيد جوهره (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارساً حق الرد، فقال إن سوريا تشهد إرهاباً مماثلاً للإرهاب الإسرائيلي. وينبغي لإسرائيل أن تقدم المثل بإنهاء احتلالها الذي استغرق عقوداً، وإعادة الحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي لأولئك الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي.

٦١ - السيد المحتوي (المراقب عن فلسطين): تكلم ممارساً حق الرد، فقال إنه من المؤسف أن الوفد الإسرائيلي فيما يبدو لم يفهم ما جرت مناقشته، وصوّر إسرائيل على أنها هدف للهجوم، في حين أن إسرائيل في الواقع هي التي هاجمت فلسطين يوماً طيلة ٤٥ عاماً. إنه يجب على إسرائيل إنهاء احتلالها. فهي تستخدم الموارد الطبيعية الفلسطينية لتطوير التكنولوجيا التي تحاول بعد ذلك بيعها على أنها ملك لها. وعلى الرغم من المفاوضات التي استغرقت أكثر من عشرين عاماً، لا تزال القوات الإسرائيلية تواصل احتلالها وتوسع في بناء المستوطنات. وأضاف أن وكالة الأونروا تشير حالياً إلى الاعتراضات على الممارسات الإسرائيلية في اجتماع اللجنة الرابعة. وليس هناك أي مرر لتشكيك إسرائيل في مصداقية اللجنة الثانية على ضوء نظرها في بند جدول الأعمال الحالي؛ كما أن اللجنة تبرهن على حيادها بالسماح لبلد مثل إسرائيل بعرض وجهات نظره.

٦٢ - السيد مؤمني (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم ممارساً حق الرد، فقال إنه ينبغي منح جميع الفلسطينيين حق العودة، وينبغي تمكينهم من تقرير مستقبلهم. وأضاف أن الحل العملي الوحيد هو الحل الديمقراطي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.

٥٧ - وأضافت أنه ليس من حق ممثل سوريا مهاجمة إسرائيل، نظراً للجرائم القتل التي يرتكبها النظام السوري. وقالت إن التنمية تعد مسؤولية السلطة الفلسطينية نفسها؛ والادعاء بأن السلام شرط أساسي للتنمية ليس صحيحاً، وهو الادعاء الذي تبناه بشكل واضح مختلف الممثلين الذين سبق أن تحدثوا. فإسرائيل على استعداد لتقاسم معرفتها وخبراتها مع جيرانها، والعمل مع المجتمع الدولي في القضايا المسندة إلى اللجنة الثانية. وأعربت عن أملها في أن تكرر اللجنة اجتماعاتها في المستقبل بصورة كاملة لتحقيق أهداف مشتركة.

٥٨ - السيد جوهره (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارساً حق الرد، فقال إن اعتراض الوفد الإسرائيلي على مناقشة اللجنة للبند الحالي من جدول الأعمال هو محاولة لتحويل الأنظار بعيداً عن الجرائم البشعة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد البشرية. فسكان الجولان السوري محرومون من استخدام مواردهم الطبيعية التي انتزعتها ميليشيات المستوطنين. كما أن الممارسات من قبيل تدمير الأراضي الزراعية تمنع السوريين من ممارسة حقهم في التنمية. وأضاف أن هناك نقصاً في المعلومات الدقيقة عن المعاناة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في الجولان السوري المحتل لأن سلطات الاحتلال تمنع وصول المنظمات القائمة بالتحقيق. وعلى ضوء الاحتلال الإسرائيلي للإنسان، فإنه ليس للممثلة الإسرائيلية أي حق في أن تتحدث عن حقوق الإنسان أو عن التنمية المستدامة.

٥٩ - السيدة بن - دور (إسرائيل): تكلمت ممارسة حق الرد، فقالت إن اللجنة الثانية تجاوزت ولايتها بمناقشة الاحتلال. وليس من حق ممثل سوريا مناقشة حماية الموارد الطبيعية عندما يقوم النظام الذي يمثله بقتل وتعذيب نسائه وأطفاله. وأضافت أن أجيال المستقبل تعد المورد الطبيعي الأكبر لأي بلد.